

بالمفظة عن الحفظ وهو لا ينافي الوجوب لبقاء القدرة وكما العقل فلا يكون في الا
 بلية فخلل لكنه لما كان من جهة صاحب الشرع يكون خلافا في حق صاحب
 الشرع فيما يقع في لا يتقدم من انشا من ان يقع الانشا فيمن في تقدير
 عنه وهو ما اذا لم يكن مع شئ من اسباب التلا سواء كان الطبع وا
 عياله لا كما في النوم ولم يكن كما في ترك التسمية عند النزح وهذا النوع
 لا يصلح بسبب العتاة ويزيد في التقدير بان لم يباشر سبب التلا في
 القدرة على انشا ما حفظ مع قدرة على تلاكه وتلاوه وهذا النوع
 يصلح بسبب العتاة ولما استحق الوعيد من نسي القرآن بعد ما حفظه لاني
 حق العباد لانه محترم كما جزمه وبالنسبة الى ينعى هذا الاحترام فلو انفس
 حاله معلوما ناسب ان يوجب عليه الضمان وهذا النوم فشرطه طبعية كحدث
 في الانشا بلا اختيار من نسي الحواس الظاهرة في العمل مع سائرها وهو
 لما كان مجزعا من الادراكات والحركات الارادية او جزم تارة في الخطا بالادراك
 الموقت الانتباه لعدم النوم والقدرة على التمام حاله النوم لا تارة في نفس
 الوجود واستقام حاله النوم لا احتمال الاداء او الاداء ما يوجب العتاة
 بعده بلا جرم لعدم اعتلاده والبعث عن الاداء انما يسقط الوجود في
 يتحقق الحدوث بكثر الواجب واعتلاد الزمان والنوم لا يملك عادة
 في استدلال على بقاء الوجود بالحدوث حيث قال حاله النوم ان
 عن علو آه فلو لم يكن واجبه لما ادرت ففانها وانما يبطل النوم بجارته
 اي جلال النائم فيما يعبر فيه الاختيار كالبيع والطلاق والعتاة وال

سلام واردة لعدم الاختيار في النوم حتى ان كلامه بمنزلة اسم الطهور
 ولما قيل انه لا يختص ولا انشا فاذا اقر في صلواته تارة لا يجزيه اي لا تنوب
 عن النوم بلا اختيار في الاسلام وفي النوازل انما تجزيه واذا انكلم بالفسد
 صلواته وقيل تسدلان الشرع جعل النائم كما يستحق في حق الصلوة
 واذا قرنته لا يبطل الوضوء ولا الصلوة وذكر في المنع ان حاجته المشا فزيد
 على انما تبطلها جميعا وهي الاغيا وهو تعطل القوى الحركية والارادة
 حركية ارادية بسبب ما يعرض للدماغ من اعتلاد بظنونه بانهم بارد
 على نفل والغشغش مثل الالان بسبب الخلل القوي في القلب ولا تعقل له
 بالدماغ وكانه ارادة وبالاغيا وما يعبر الغشغش وذلك لم يذكره غير
 هم العوارض وهو من المرفق حتى لم يعلم انما يبطل الوضوء فوق
 النوم فيما ذكرنا لان النوم حاله طبيعية يتعطل معها القوى الحركية
 بسبب ترقى النجرا اللطيف الى الدماغ وهو كثير الوقوع حتى عداه الاطباء من
 ضروريا الحيوان استراحة لقواه والاغيا وليكن ذلك فان عواده على نفل
 بطيئة التحمل ولما يتضح فيه التبيد ويطلو الانتباه فيبطل الاغيا والعبارة
 ويوجب الحدوث في كل حاله سواء كان قائما او ركعا او ساجدا او متكئا
 او مستندا بخلاف النوم ولما كان الاغيا نادرا في الصلوة لم يكره البناء
 عليها قليلا كان او كثيرا بخلاف حاله انما تنقضي الوضوء بالنوم من نفل
 من غير تعذر فانه يجوز له ان يمشي على صلواته وهو الاغيا في القياس لا يستقل
 شيئا من الواجبات كالنوم وفي الاستسقاء يسقط ما فيه من وجوه الصلوة

بالمفظة عن الحفظ وهو لا ينافي الوجوب لبقاء القدرة وكما العقل فلا يكون في الا
 بلية فخلل لكنه لما كان من جهة صاحب الشرع يكون خلافا في حق صاحب
 الشرع فيما يقع في لا يتقدم من انشا من ان يقع الانشا فيمن في تقدير
 عنه وهو ما اذا لم يكن مع شئ من اسباب التلا سواء كان الطبع وا
 عياله لا كما في النوم ولم يكن كما في ترك التسمية عند النزح وهذا النوع
 لا يصلح بسبب العتاة ويزيد في التقدير بان لم يباشر سبب التلا في
 القدرة على انشا ما حفظ مع قدرة على تلاكه وتلاوه وهذا النوع
 يصلح بسبب العتاة ولما استحق الوعيد من نسي القرآن بعد ما حفظه لاني
 حق العباد لانه محترم كما جزمه وبالنسبة الى ينعى هذا الاحترام فلو انفس
 حاله معلوما ناسب ان يوجب عليه الضمان وهذا النوم فشرطه طبعية كحدث
 في الانشا بلا اختيار من نسي الحواس الظاهرة في العمل مع سائرها وهو
 لما كان مجزعا من الادراكات والحركات الارادية او جزم تارة في الخطا بالادراك
 الموقت الانتباه لعدم النوم والقدرة على التمام حاله النوم لا تارة في نفس
 الوجود واستقام حاله النوم لا احتمال الاداء او الاداء ما يوجب العتاة
 بعده بلا جرم لعدم اعتلاده والبعث عن الاداء انما يسقط الوجود في
 يتحقق الحدوث بكثر الواجب واعتلاد الزمان والنوم لا يملك عادة
 في استدلال على بقاء الوجود بالحدوث حيث قال حاله النوم ان
 عن علو آه فلو لم يكن واجبه لما ادرت ففانها وانما يبطل النوم بجارته
 اي جلال النائم فيما يعبر فيه الاختيار كالبيع والطلاق والعتاة وال

